

## نظرة إسلامية إلى ميزانية عام 2019

(مترجم)

## الخبر:

صدر قانون الميزانية لعام 2019 في الجمعية الوطنية التركية الكبرى في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. مع اقتراح للميزانية مقدم من الرئاسة، حيث تم تخصيص 949 مليار و25 مليون و615 ألف ليرة تركية للإدارة العامة ضمن نطاق الميزانية العامة، وخصصت 73 مليار و771 مليون و848 ألف ليرة تركية لإدارة الميزانية الخاصة و6 مليارات و536 مليون و982 ألف ليرة تركية تم اعطاؤها للهيئات التنظيمية والإشرافية.

## التعليق:

يتم قبول مشروع قانون الميزانية المقدم إلى الحكومة من الحكومة اعتباراً من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام بالتصويت بعد فتح باب المناقشة في الجمعية العامة للبرلمان. وبما أن هناك مناقشات تجري في الجمعية العامة بشأن التفاصيل، فهناك أيضاً مناقشات حول جدول أعمال تركيا. وشهدت مفاوضات الميزانية هذا العام أيضاً مشاهد قاسية ومقاتلة مسيئة بين الممثلين. ونتيجة لذلك، تم قبول مشروع قانون الموازنة الخاص بحزب العدالة والتنمية الذي يوفر الأغلبية في البرلمان بمساعدة "مقدم الدعم" التابع له بـ 335 صوتاً مؤيداً.

يتم وضع إطار ميزانية تركيا في ثلاثة أقسام رئيسية؛ إدارة الميزانية العامة، وإدارة الميزانية الخاصة، والإدارة التنظيمية والإشرافية. وعليه، فإن إجمالي مبلغ 2019 هو تريليون و29 ملياراً و334 مليوناً و445 ألف ليرة تركية ما يعادل (194 ملياراً و214 مليون دولار). من إجمالي المبلغ تم حجز 117 ملياراً و337 مليون ليرة تركية (22 ملياراً و139 مليون دولار) لنفقات الفائدة، تم حجز 247 ملياراً و302 مليوناً و546 ألف ليرة تركية لنفقات الموظفين. من المفترض أنه ضمن نطاق ميزانية عام 2019 سيتم جمع 966 ملياراً و672 مليوناً و787 ألف ليرة تركية (182 ملياراً و391 مليون دولار) من العائد الضريبي وسيكون هناك عجز في الميزانية قدره 62 ملياراً و661 مليوناً و658 ألف ليرة تركية (11 ملياراً و823 مليون دولار)

بتحليل ميزانية 2019 بمنظور إسلامي، يمكن قول ما يلي:

1- في النظام الديمقراطي، فإن الجزء الأكبر من النفقات يعتمد على العائدات الضريبية. يتم تعويض العجز في الموازنة المذكورة أعلاه من فوائد القروض. ووفقاً للشروط الإسلامية، فإن الضرائب ليست موارد دائمة. ولا يتم جمعها على الإطلاق من الفقراء ومن أولئك الذين هم تحت مستوى المعيشة.

2- في الحدود الإسلامية، لا تؤخذ الفوائد بأي حال من الأحوال. عدا عن كون مصروفات الدولة من الفوائد ويتم جمعها من الرعايا. لأنه، تحت أي ظرف من الظروف، الفائدة الربوية حرام. نفقات الفائدة الربوية شاركت في الميزانيات طوال فترة الجمهورية التركية. حتى

الآن، تم جمع تريليونات من الليرات من الناس من أجل الفوائد الربوية، وقد تم منح هذا المبلغ إلى كل من البنك المركزي والمالك الأجنبي في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. في حين يئن الناس بمرارة تحت عبء الفوائد، فإن المصرفيين ومصاصي الدماء أغنوا أنفسهم وأصبحوا لعبة في يد المستعمرين.

بالإضافة إلى نفقات الفائدة الربوية، اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2018، اضطر 32 مليوناً من أهل تركيا إلى الديون. اعتباراً من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، يبلغ إجمالي رصيد انتمانات المستهلك 550 مليون ليرة تركية فقط. ولا يتم تضمين اعتمادات الشركات.

3- عند فحص بنود المصروفات، داخل النظام الاقتصادي الإسلامي لن يتم الإنفاق على الفوائد الربوية، وسوف يكون مبلغ النفقات منخفضاً للغاية. على سبيل المثال، تبلغ الميزانية المخصصة لوزارة المالية حوالي 419 ملياراً و857 مليوناً و267 ألف ليرة تركية (79 ملياراً و218 مليون دولار). على الرغم من أنه سيكون هناك جمع وحساب للضرائب في الدولة الإسلامية تبعاً لاحتياجات وبعض نفقات المؤسسات، فإن النفقات لن تصل حتى إلى 1٪ من النفقات الجارية. أيضاً في الدولة الإسلامية، لا يتم تضمين بنود النفقات مثل رئاسة إدارة الهجرة، رئاسة الاتحاد الأوروبي، إدارة اليانصيب الوطني ومعهد سوق رأس المال. باختصار، مع إعداد أرقام الموازنة لعام 2019 ونفقات الدولة الإسلامية في عام واحد، يمكن اعتبار أنه باستثناء النفقات العسكرية وتكاليف الجهاد، سيكون أقل من 20/1 من الأرقام الحالية. وبالتالي، لن تكون هناك حاجة لجمع الضرائب من الناس.

4- لا يوجد أي تنفيذ في الدولة الإسلامية لإعداد ميزانية سنوية وتقديمها إلى البرلمان للموافقة عليها. يتم تحديد عائدات الدولة الإسلامية وفق الشريعة، أي وفق أمر الله ورسوله. وبالمثل، فإن أنواع النفقات التي ستتحملها الدولة تحددها الشريعة أيضاً. وفقاً للحكم الإسلامي، لا يمكن أن يكون هناك إنفاق بأي حال من الأحوال على المحرمات شرعاً. لهذا، لا يمكن فصل ميزانية الدولة. وفقاً للشريعة الإسلامية، لا يجوز للأشخاص القيام بأعمال غير ضرورية. ومع ذلك، استناداً إلى الدخل الدائم للدولة الإسلامية، باستثناء الضريبة، من الممكن إنفاق الأموال على المناطق غير الأساسية إذا كان هناك أموال في خزينة الدولة.

5- الأرقام ودخل الفوائد في الموازنة هي الأرقام باستثناء الضرائب التي يتم جمعها من السلطات المحلية. فالبليات لديها تنظيف البيئة والضرائب العقارية الخاصة بها والتي هي مفصلة عن الميزانية العامة. البلديات لديها ميزانيات الدخل والنفقات الخاصة بها. إذا تم إضافة مصاريف جميع البلديات التي هي نصف نفقات الموازنة العامة، فإن الضرائب التي يتم أخذها من الرعايا أكثر من اللازم. لا تختلف الأوضاع في الدول الأخرى عن تركيا. لذلك، فإن نجات الأمة من هذا العبء الضخم، والبنود غير المشروعة لا يمكن أن يكون إلا من خلال إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الأحكام الإسلامية التي ستوفر لنا الهروب من الطغيان الضريبي. نسأل الله عز وجل أن يكرمنا بالعيش في ظل الخلافة الراشدة، وتطبيق أحكام الإسلام، في أقرب وقت ممكن.

**كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**

**محمد حنفي يغمور**